الأمن والمجتمع

فزعة مجتمعية

إن استمر حال المجتمع بالتجاهل والإعراض عن التعاون مع الشرطة فإن الحالة الأمنية ستكون أكثر سوءا مما هي عليه الآن, هذا الأمر لا يحتاج إلى كثير من النقاش حوله فأفضل أجهزة الشرطة في العالم بكل ما تملكه من إمكانات ستكون عاجزة دون شك عن منع وقوع الجريمة بعد أن وصل التقدم التكنولوجي إلى أيدي جميع الناس بمن فيهم المجرمون .

لقد تشعبت طرق الإجرام وزادت إمكاناته فاتسعت رقعته, وكثير من الجرائم محمية بغفلة سلطتنا التشريعية وتأخرها في إصدار القوانين الصارمة التي تجرمها صراحة وتجعل للقضاء والشرطة سلطة في زجر مرتكبيها وردع من تسول لهم أنفسهم اقترافها, وأنا هنا أتحدث عن الجرائم الإلكترونية وغيرها من الجرائم الحديثة التي لم تسن في حقها القوانين بعد في بلادنا بينما آثارها الإجرامية تؤدي إلى إزهاق أنفس وضياع أموال وهتك أعراض.

عقيد/عبدالغني علي الوجيه

أرجو أن يدرك كل من يدق على أوتار الطائفية والحزبية أنه يساعد في ضياع وطن ومعه كل من عليه من الناس وأن التعددية التي كفلها لنا وطننا شرعت لأجل أن تتعدد الأفكار التنموية والتطويرية المنتجة ويكون التنافس في تقديم الرؤى الأفضل لاستقرار ونماء الوطن وليس لتحقيق المآرب الشخصية واستغلال محن الوطن للابتزاز أكثر دون حساب للمصلحة الوطنية العليا.

تحرك الاسبوع الماضي شرفاء من الشرطة ومعهم شرفاء أنقياء من فئات المجتمع المختلفة في محاولة لردم الهوة التي بين الشرطة والمجتمع وقد اجتمعوا في قاعة نادي ضباط الشرطة لبحث البرامج الفاعلة التي من شأنها تعزيز الشراكة بين المجتمع المدني والشرطة التقليدية من أجل تحقيق الأمن والاستقرار ومن أجل أداء أمني أكثر فاعلية, أرجو لهذا المنتدى الحواري بين الشرطة والمجتمع أن ينطلق نحو آفاق دفع عجلة استراتيجية الشرطة المجتمعية نحو الأمام حتى تدور العجلة ويتيسر لبلادنا تطبيق ذلك النهج الذي سيكون الضمان الأكيد لمشاركة المجتمع الفاعلة لأجهزة الشرطة التقليدية في العمل الأمني وفي الوقت ذاته يضمن حق المجتمع في خدمة أمنية احترافية مميزة وخدمات أخرى اجتماعية وإنسانية مصاحبة.

المجتمع هو الزبون الذي تعمل أجهزة الشرطة من أجله, وكما عليه واجب الدعم والمناصرة فإن له حق الرقابة على العمل الأمني الذي تقدمه أجهزة الشرطة بما يضمن أداءها الفعال.

يكفينا إضاعة للفرص الواحدة تلو الأخرى ففي كل مرة نفقد مشروعا ناجحا نهوي إلى الدرك الأسفل في مستنقع الجريمة الذي لن تقوم معه قائمة لاقتصادنا وبالتالي سيزداد الفقر وتزداد الجريمة ومعها تزداد المعاناة لا سمح الله .

همسة أمنية :

تعاونك مع رجال الأمن يصب في مصلحتك أولا وأخيرا.
سارع بالإبلاغ عن أي مشتبه به أو جريمة إلى رقم الشرطة المجاني (199) أو إلى أقرب مركز شرطة .

دام اليمن و دمتم بإذن الله سالمين
قائد شرطة الدوريات الراجلة – سابقا.
alwajih@yahoo.com

هل يعمل بها؟

فريق الحقوق والحريات يضع موجهات ومبادئ دستورية

أشرنا في موضوع سابق إلى الحقوق التي من المفترض أن تتواجد للمواطن في حال اشتبه أو اتهم في جريمة ما وعولنا كثيرا على الدستور القادم، اليوم نشير إلى الحقوق والحريات التي تمت صياغتها في مؤتمر الحوار الوطني والذي قدمه فريق الحقوق والحريات كأحد المخرجات للفرق العاملة في الحوار ومستند للدستور القادم فيها نقرأ أهم الحقوق التي صاغها الفريق والأهداف التي عمل على أساسها والقرارات في ملخص للتقرير.

لقد قام فريق الحقوق والحريات بالعمل على القضايا اللادستورية والحريات العامة والمتمثلة في الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية والمذهبية كما عمل الفريق على القضايا الخاصة بالحقوق والحريات الخاصة والمتمثلة في حقوق المرأة والطفل وزواج الصغيرات والمهمشين وذوي الإعاقة والمغتربين والأقليات والنازحين واللاجئين.

كتبت / بلقيس الحنش

وقدم الفريق من خلالهما (122) من القرارات والموجهات الدستورية .

فيما كانت أهداف الفريق إضافة إلى الموجهات الدستورية والمبادئ التي تنظم الحقوق الحريات العامة إعداد الضمانات الدستورية الخاصة بصيانة وحماية الحقوق والحريات ومراقبة ورصد ومنع أي انتهاك لهذه الحقوق إضافة إلى تقديم المقترحات لإنشاء المؤسسات والهيئات المستقلة للمحافظة على تلك الحقوق ورفع التوصيات الخاصة بها

بالنسبة لأهم الموجهات الدستورية التي وضعها الفريق الخاصة بالحقوق العامة (الحقوق الاقتصادية والاجتماعية) فتتمثل في الحق في الملكية وتنمية الموارد وفيها تلتزم الدولة بعدة قضايا منها مراقبة السوق وحماية المستهلك ومنع الاحتكار ومراقبة الأسعار والجودة وعمال الرقابة كما تعمل الدولة على تمكين حرية التجارة والمنافسة على أساس اقتصاد حر ونظام تعاوني وفق القانون وتحديد التشريعات والقوانين الخاصة بملكية الأجانب وحماية الملكية العامة وتجريم التصرف بها لمصالح شخصية أو حزبية.

كما لابد للدولة الالتزام بحماية الثروات السيادية الوطنية والبحار وما تحتويه من ثروات وتنمية الموارد والثروات العامة البشرية والطبيعية وضمان التسهيلات للمستثمرين والمساهمة في تنمية المجتمع مع مراعاة احتياجات الناس إضافة إلى الالتزام بتوفير الضمانات القانونية لضمان وحماية الأموال العامة وتجريم الفساد والحق في الملكية الفكرية وحق التملك وتجريم مصادرة الأموال الخاصة إلا بحكم قضائي والتزام الدولة بوضع الاستراتيجيات الخاصة بحقوق الإنسان والحريات العامة.

الحق في العمل

كما أن الحق في العمل وتكوين النقابات أحد الموجهات الدستورية التي وضعها الفريق وفيها وضع أكثر من ثلاثين نقطة أهمها: تلتزم الدولة بإصدار التشريعات الخاصة بالعمل والعمال بما يتواكب مع اتفاقيات العمل العربية والدولية وتكفل الدولة بتحديد الأجور على أساس ضمان الاحتياجات الحقيقية الفعلية للعاملين في القطاع العام والخاص والمختلط ووضع السياسات المالية المرنة وتحرير المؤسسات الحكومية من القيود وتفويضها بالتصرف الحر في اعتماد ميزانيتها العامة وجعل الرقابة عليها من الجهات المختصة .

كما يجب على الدولة في هذا الخصوص حظر كافة أشكال التمييز في مؤسسات الدولة وتطبيق التوصيف الإداري وحيادية الوظيفة العامة على أساس الكفاءة والخبرة والنزاهة إضافة إلى محددات والتزامات تدخل في هذا الجانب.

دوراً أيضاً الحق في العيش الملائم من خلال الدخل القومي والتعاوني والدولي وتوفير حق الرعاية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحفاظ على كرامة المواطن .

أما بالنسبة للحق في الصحة فقد أشار التقرير إلى ضرورة التزام الدولة بتوفير المراكز البحثية الطبية لتطوير ومتابعة كل جديد علميا والتقييم وفق البحوث الطبية وبناء وحدات إسعافية في جميع المديريات والمحافظات وتوفير الأجهزة اللازمة والكوادر المتخصصة وتطبيق الإحالة للأمراض المزمنة وتخصيص نسبة من عائدات المؤسسات والجهات التي تتسبب في التلوث ومنتجي ومالكي الموارد الضارة إضافة إلى كثير من النقاط الخاصة بالجانب الصحي, وشمل التقرير في موجهاته الدستورية الحق في التعليم وحقوق الأسرة.

أما بالنسبة للحقوق العامة الفكرية والثقافية فقد شملت على عدة حقوق منها حق ممارسة الشعائر الدينية, فيما وضع التقرير تحت عنوان الحقوق السياسية والمدنية كثيراً من الحقوق أهمها الحق في التقاضي والحرية الشخصية والأمن والسلامة الجسدية والحق في المشاركة السياسية والانتخابات والحق في الممتلكات والخصوصية وحرية التنقل والحق في السكن والتجمع والتظاهرات والإضراب والحق في تقلد الوظائف العامة والحق في الجنسية وحرية الفكر.

توصيات

أما بالنسبة للحقوق والحريات الخاصة فتتمثل في الحقوق الخاصة وبالفئات منها حق المرأة والشباب وذوي الإعاقة والمسنين والطفل وزواج الصغيرات واللاجئين والمهمشون والأقليات .

وأخيرا وضع الفريق عدداً من التوصيات تمثلت في التزام الدولة بإعداد الاستراتيجيات الخاصة بإعادة هيكلة القطاع الزراعي والمؤسسي وإشراك المرأة الريفية والساحلية في تخطيط وتنفيذ البرامج الزراعية والسمكية وتقديم التسهيلات الاقتراضية والتسويقية لها وتطوير دور الإرشاد الزراعي والسمكي.

إضافة إلى حماية أوضاع المرأة في القطاعين السابقين من حيث آليات العمل والتسويق والأجر وساعات العمل.

كما شملت التوصيات ضرورة إخضاع الوظيفة العامة للإعلان والمفاضلة وإعادة النظر في قانون التأمينات والمعاشات وتسوية معاشات المتقاعدين قبل صدور قانون الأجور والمرتبات 2005م بزملائهم المتقاعدين بعد صدوره إضافة إلى التزام الدولة بتطوير سياسة الأجور والمرتبات بما يتلاءم مع الأسعار السائدة وتنفيذ بقية مراحل استراتيجية الأجور وإعداد قوانين جديدة تتلاءم مع مخرجات الحوار وقوانين الجمعيات والمؤسسات الأهلية بما يرتقي بدور المرأة والشباب والمهمشين والمعاقين والأطفال والاهتمام بالمناطق النائية والبعيدة والأرياف وإعطائها حقها في المشاريع وأخيرا الإفراج عن المعتقلين السياسيين والمخفيين قسرا وتشكيل لجنة استقبال ملفات الأراضي المنهوبة والممتلكات المنهوبة من قبل متنفذي وعسكر للنظر حولها وإعادة الحقوق لأهلها.

العقيد بجاش: شكراً

◄ قضايا وناس / خاص

مدير أمن منطقة آزال العقيد حميد بجاش واحد من رجال الأمن الذين يستحقون الإشادة والشكر لأنه يتفانى في أداء عمله ويخلص فيه، ولا يتورع في حل مشاكل وقضايا المواطنين وكذا لتعاونه وتجاوبه مع الصحيفة.

مثل هؤلاء يستحق الثناء لأن الناس يثنون عليه وسمعته طيبة، ونحن نتمنى من الداخلية الاهتمام بمدير أمن منطقة آزال العقيد حميد بجاش وأمثاله ممن يتفاعلون مع قضايا الناس.

بعد أن قضى 30 عاما في السجن

الزبيدي يناشد القضاء والعدل وحقوق الإنسان الإفراج عنه

قضايا وناس /خاص

ناشد السجين نبيل علي محمد حسين الزبيدي -أحد نزلاء السجن المركزي بصنعاء- رئيس مجلس القضاء الأعلى ووزير العدل وحقوق الإنسان وكذا منظمات حقوق الإنسان إنفاذ الأحكام القضائية والتوجيهات الرئاسية التي نصت على الإفراج عنه.

وقال الزبيدي -في شكوى أرسلها إلى مقر الصحيفة- إنه يمكث في السجن المركزي من يوليو 1984م وحتى الآن وذلك بتهمة ارتكاب جريمة القتل، وهو في الـ16 من عمره، أثناء حرب المناطق الوسطى.. مشيراً إلى أن الأحكام والقرارات التي صدرت حول القضية تنص على الإفراج عنه، ويصل عددها إلى 4 أحكام قضائية وقرارين أحدهما جمهوري والآخر قضائي.. كان آخرها عام 2009م حين تنازل أولياء الدم "المقتول" عن القضية.

وبحسب الشكوى فإن الطابع السياسي للقضية وقت وقوعها يعتبر السبب الرئيسي لإهمال قضيته وبقائه في السجن لأكثر من ثلاثين عاماً، رغم الأحكام والقرارات الجمهورية.

وبعد أن قضى الزبيدي في السجن ضعف السنوات التي عاشها خارج أسواره أطلق صرخة استغاثة عبر صحيفة الثورة إلى الجهات المعنية مفادها النظر في قضيته والإفراج عنه.

خطة جديدة للنصب والاحتيال

زياد معوضة

ظهرت في الآونة الأخيرة نوع آخر من عملية النصب والاحتيال تعرض لها الكثير من الناس عبر التلفون الجوال وقع فيها من لا يدرك هدفها بأنها ابتزاز وغسل الجيوب تظهر على شاشة التلفون رقم المتصل فعلا رسالة قصيرة مضمونها أنه قام بتعبئة حساب شخص آخر (المتصل به) عن طريق الخطأ بمبلغ وقدره يتجاوز العشرة آلاف وأكثر يتصل مرات أخرى يتأكد من وصول الرسالة ثم يطلب من المتصل به إعادة المبلغ إلى حسابه بواسطة كروت التعبئة مستخدماً دغدغة العواطف والرحمة التي يتميز بها قلوب اليمنيين خاصة النساء واضعاً نفسه تحت الذل والمسكنة والألفاظ الملحة والمصحوبة بالبكاء الشديد وأنه في مكان بعيد وأن لديه ظروفا معيشية ومرضية نزلت عليه في هذه اللحظة ليتمكن بهذه المبررات الإنسانية في الواقع استعادة المبلغ المزعوم كسارق محترف نجح فيها مسبقاً مع ضحايا عديدة واستمر عليها والسؤال للأذكى كيف يكون بهذه الظروف ولديه هذا المبلغ، وكيف يسبق غيره عن نفسه؟ فلا غرابة في ذلك وتتوقع ظهور مثل هذه الجرائم التي تهم الجميع والتي بدأناها لأننا أكثر احتكاكاً بالمواطنين وشكاواهم بحيث لا تخفى على المواطن مثل هذه الجرائم الذي تتحمل مسئوليتها وزارة الاتصالات والتي يكون لها وقوف إيجابي في إيقاف الرقم وضمه إلى القائمة السوداء أو تعهد خطي بعدم التكرار أو استدراجه بطريقة خاصة أو إرسال كشف تفصيلي بكامل بياناته إلى الجهة المختصة وكلما كانت البيانات دقيقة وصحيحة تستطيع القبض على المجرم الحقيقي وإزاحة ستار الأذى والإزعاج والتهديدات والمشاغبة التي تهدم البيوت والأخلاق الحميدة والآداب العامة ووسائل هذا الشخص لا تعبر إلا عن نفسه وثقافته الواطية وبيئته التي ترعرع فيها وأنا متأكد أن أسرته غير راضية بهذه الألفاظ والمعاني الدنيئة والتي اكتسبها من اكتسب وأفلام غريبة وفي رضاها لغيره رضاها لنفسه وأهله.

باعتبارها ديون متبادلة وهذا المشاغب تنطبق عليه أسماء تترفع عن ذكرها وتمكنا من الحصول على معلومات مفيدة أن هذه الجريمة مسبوقة بشكاوى مواطنين مرفوعة إلى جهة الاختصاص ولم تتعادل معها بجدية أو على الأقل إرسال رسالة قصيرة إلى جميع المشتركين بعد الاستجابة لأرقام شخصية تحمل أي مبلغ ذات الدفع المسبق والتعامل مع خدمة المشتركين من التهمة المنسوبة إليها بالتواطي مع هذه الأشخاص والحد من انتشار رسائل المشاغبة التي تسبب خراباً للبيوت الآمنة وحفظاً للكرامة الإنسانية التي تنتهك غير هذه الوسيلة التي نجد لها حلاً سريعاً بيد الجهة المعنية فقد سمعنا ورأينا قبل فترة عبر وسائل الإعلام بأن هذه الرسائل اطلع عليها أولياء أمور في بعض الدول المجاورة ولم يمتلكوا السيطرة على أنفسهم بسبب غليان الانفعال وكانت النتيجة والتخلص قتل النفس المحرمة أو الطلاق ويحل الشك وتنعدم الثقة بين الأسرة وبالنسبة لجريمة القتل فقد حدثت في بلادنا رجلاً يقدم على قتل ابنته ذبحاً بالسكين أثناء عودتها من الجامعة بعد قراءته للرسالة فمن المسؤول؟ وما هي الحلول المناسبة التي تطرحها حاضراً ومستقبلاً الرد على الجهة المختصة؟ وأين بوليس الآداب العامة ودور القضاء وإقامة المحاضرات في جميع مخرجات التعليم.

2828 جريمة شهدتها العاصمة خلال الثلاثة الأشهر الماضية

تقرير/ وائل شرحة

> كشفت الإدارة العامة لأمن الأمانة عن أن عدد الجرائم التي شهدتها أمانة العاصمة خلال الثلاثة الأشهر الماضية بلغت نحو «2828» جريمة تنوعت ما بين قتل وسرقة وغيرها من الأعمال المخالفة للنظام والقانون والمقلقة لأمن واستقرار العاصمة وقاطنيها.

وأكد تقرير صادر عن أمن الأمانة بأن رجال الأمن تمكنوا من ضبط «2368» جريمة من إجمالي الجرائم المرتكبة بينما «460» قضية لا تزال رهن المتابعة موضحا مصير القضايا المضبوطة ، إحالة 430 قضية للنيابات المختصة و«462» قضية انتهت بالصلح بينما «291» قضية رهن التحقيق لدى أفراد الأمن لتبقى «460» قضية مسجلة ضد مجهول.

وأشار التقرير إلى أن عدد المتهمين بارتكاب هذه الجريمة يصل إلى «3449» متهم ضبط منهم «2609» أشخاص و«358» شخصا فارين وهم تحت المتابعة بينما «482» متهما مجهولا، لافتا التقرير إلى أن قضايا السرقة والقتل من أهم الجرائم التي شهدتها أمانة العاصمة خلال الثلاثة الأشهر الماضية.

وقال التقرير ذاته أن أفراد أمن العاصمة تمكنوا في الوقت نفسه من ضبط «89» قطعة سلاح آلي مختلفة الأنواع وكذا «113» قطعة مسدس متعددة الأنواع والأحجام إضافة إلى ضبط «9» قنابل يدوية وعدد «785» من ذخائر السلاح.

وحول هذا الموضوع (ضبط الأسلحة) يقول مدير عام التوجيه المعنوي والعلاقات العامة بالإدارة العامة لأمن الأمانة العقيد أحمد الأفقي أن هذه الأسلحة تم ضبطها في نطاق أمانة العاصمة.

داعيا كافة الأجهزة الأمنية والعسكرية المرابطين حتى مداخل الأمانة وداخلها إلى رفع اليقظة الأمنية والعمل على روح الفريق الواحد من أجل تحقيق أكثر ما يؤمل به المواطن اليمني على أفراد الأمن والجيش وهو «تحقيق الأمن والاستقرار».

وعن نسبة ضبط الجريمة أكد العقيد الأفقي أن نسبة الضبط خلال الثلاثة الأشهر الماضية بلغت إلى «83.8%» من إجمالي الجرائم المسجلة لدى الإدارة العامة والتي حدثت في نطاق أمانة العاصمة، منوها بأن هذه النسبة لا تساوي طموحات قيادة وأفراد أمن العاصمة والذين يسعون جاهدين إلى بذل المزيد من الجهود والعمل بيد واحدة لرفع نسبة ضبط الجريمة وتحقيق المزيد من الأمن والاستقرار.